بسم الله الرحمن الرحيم

مؤتمرات دولية :

تقرير عن الندوة الدولية الثانية

حول تعليم حقوق الانسان فى كليات الحقوق العربية

المنعقد بسيراكوزا فى الفترة من ١٩ الى ٢٩ يونيو

عام ١٩٨٨ ..

فكرة الندوة وهدفها :

عندما يجتمع حوالى خمسين من رجال القانون وفقهائه ، الذين يشتغلون بتدريسه ويهتمون بتطبيقه فى مكان واحد وفى عمل مستمر لمدة عشرة أيام ، فان النتيجة لابد أن تكون مثمرة . وعندما تتهيأ كافة الظروف للبحث والعمل والمناقشة الجادة ، من مكان مناسب وامكانيات كاملة وفى بقعة جمالية ممتازة، فان النتائج تكون أكثر وضوحا.

واذا كان نجاح الندوات لايرتبط عادة باسم شخص واحد ، وهذا يصدق بالطبع على هذه الندوة ، الا أن هذا لايمنع من أن أفوه باسم شخص ارتبط كثير من عمل هذه الندوة باسمه ، تنظيمها والدعوة اليها، وتوفير التمويل المادى لها ، وفتح موضوعات المناقشات الجادة بين جلسات الندوة خارجها ، وهو اسم الدكتور / محمود شريف بسيونى عميد المعهد العالى لدراسات العلوم الجنائية ، ومقره مدينة سيراكوزا بايطاليا والذى استضاف الندوة ، وهو يشغل فى نفس الوقت عدة مراكز قانونية هامة فى الولايات المتحدة الامريكية «استاذ القانون وعميد كلية الحقوق بجامعة دى بول» سابقا «والسكرتير العام للجمعية الدولية للعلوم الجنائية» . .

أما عن فكرة الندوة والهدف منها ، فهى ولاشك اشاعة التعريف بحقوق الانسان وحرياته ، ومحاولة وضع صيغة مناسبة لتدريس

هذه الحقوق فى مختلف مراحل التعليم فى الدول العربية خاصة التعليم الجـامعـى ..

المشاركون فى النـدوة : —

وطبقا لهذا الهدف ، فقد دعت الندوة مجموعة من المشتغلين بحقوق الانسان وتدريسها فى عدة أقطار عربية ، كان نصيب مصر هو الاكثر كالمعتاد ، ومثلت السودان وسوريا ولبنان وفسلطين المحتلة وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسعودية والاردن بشخصيات علمية لها قدرها . كما أن الندوة لم تهمل جانبا هاما يتصل بتطبيق حقوق الانسان فى الواقع العملى ، لذا اهتمت بدعوة والاستماع الى بعض الشخصيات المتصلة بصناعة القرار السياسى فى دولها مثل السفير / أسامة الباز ، وببعض الشخصيات التى لها نضالها السياسى فى دولها وفى نطاق العالم العربى ، مثل السيد / الاخضر الابراهيمى والـذى يشغل الان منصب الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، فضلا عن بعض القضاة وبعض ممثلى الهيئات الدولية مثل المؤتمر الاسلامى، ورابطة العالم الاسلامى والصليب الاحمر الدولية ..

ولقد قدم كل مشارك فى الندوة دراسة أو بحثا أو تقريرا عـن أحد الموضوعات المتصلة بحقوق الانسان وتطبيقها فى دولته أو فى تخصصه أو فى العالم العربى بشكل عام .

والندوة تمثل حلقة ثانية من أربع حلقات ستعقد فى نفس المدينة، وأن تغير الاشخاص لكفالة تحقيق هدف الندوة بين أكبر مجموعة من علماء القانون والمهتمين بدراسات حقوق الانسان على وجه الخصوص فى مختلف انحاء الوطن العربى . .

الموضوعات التى عرضت للمناقشة فى الندوة : —

من الملحوظات المبدئية التى يمكن تسجيلها على هذه النـدوة أن ماعرض فى ساحة المناقشة على مدى الايام التى عقدتها النـدوة صبحا ومساء أقل بكثير من الدراسات الهامة التى قدمت للندوة ، لذا

فان الاستفادة الكاملة بالندوة ، تقتضى ، الى جانب طبع التقارير والمناقشات التى عرضت فى الجدول الرسمى للندوة ، طبع تلك الدراسات والبحوث والتقارير الهامة التى قدمت للندوة ولم تتح لها فرصة العرض أو المناقشـة ..

وان كان هذا يدعونا الى توجيه نداء للمشرفين على النـدوة بضرورة مراجعة مايقدم فى الندوتين القادمتين للاستفادة من كثير من الدراسات التى قدمت وتحتاج الى العرض والمناقشة ، ربمـا أكثر بكثير مما تم عرضه ومناقشته فعلا .

أما الملحوظة الثانية التى ابديها على موضوعات الندوة وتلك التى عرضت على المناقشة بالذات ، هو غلبة الطابع النظرى على الطابع العملى عليها ، بل بدأ أن بعض ما قدم هو من قبيل ما يعرض على طلبة مرحلة الليسانس بكليات الحقوق مثل ماعرض من خلال اليوم الاول كله . اذ عرض نظام الامم المتحدة المتعلق بحقوق الانسان نصوصا وأجهزة ، ثم عرضت الوثيقة الدولية لحقوق الانسان والمتمثلة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ثم للعهدين الدوليين لحقوق الانسان المدنية والسياسية ، والاقتصادية والاجتماعية الصـادرين عن الامم المتحدة فى عام ١٩٦٦ .

كذلك فقد اهتمت الندوة بدراسة بعض وثائق حقوق الانسان الصادرة فى النطاق الاقليمى وان قصرت ذلك على الوثيقة الاوربية لحقوق الانسان ، والميثاق الافريقى لحقوق الانسان ، مع أن الوضع الامثل — من وجهة نظرى — كان يقتضى عرض منهجى مقارن بين مختلف الوثائـق الاقليمية ، لايهمل الوثيقة الامريكية مثلا ..

والملحوظة الثالثة على موضوعات الندوة هى أنها أهملت الجانب التنظيرى الهام الذى يجمع شتات الموضوعات بحقوق الانسـان ، أقصد تعميق ذلك الفرع الجديد من فروع القانون الدولى والـذى يطلق عليه الآن « القانون الدولى لحقوق الانسان » ، رغم تقديم بعض

التقارير المتصلة به من جانب أكثر من مشارك • ولو كانت قد فعلت ذلك لامكن الوصول الى نتائج أكثر أهمية فى هذه الندوة •

أوضح ذلك مع الاشارة الى بعض الموضوعات الهامة التى عرضت على نطاق البحث والمناقشة فى الندوة مثل موضوعات منع التمييز والقانون الدولى الانسانى وحماية الاقليات ودراسة بعض الوثائق الخاصة بمنع الرق والممارسات الشبيهة به ، والوثائق الخاصة بمنع كافة صور التفرقة العنصرية والابارتهيد •

ومما يحمد للندوة أنها حاولت فى الندوة الاولى أن تقدم وثيقة تتصل بحماية حقوق الانسان العربى ، وهى وثيقة تعتبر متقدمه ومفيدة فى ظل الظروف الراهنة لمختلف الدول العربية ، وقدمت فى الندوة الثانية اتفاقية لمنع التعذيب فى الدول العربية استعانت بالاتفاقية الدولية التى أبرمت من خلال الامم المتحدة بهذا الخصوص ••

ولا شك أن الندوة بهذا المسلك تتجاوز مرحلة الدراسة والايضاح واشاعة الحقوق الى مرحلة التشريع ووضع معايير وقيم اساسية لضبط الحقوق فى النطاق العربى والمساهمة فى استنباط الصيغ الاكثر تناسبا مع أوضاع الشعوب العربية ••

اتجاه المناقشات التى جرت فى الندوة : —

رغم أنه من الصعوبة بمكان أن نتتبع المناقشات التى دارت فى الندوة وأن الموضوعات كانت متعددة والتخصصات الدقيقة للمشاركين مختلفة كذلك ، فان ذلك لا يمنعنا من ابراز بعض الاتجاهات التى وضحت من خلال مناقشة القضايا الرئيسية لحقوق الانسان خاصة قضية كيفية تطبيق هذه الحقوق فى الوطن العربى ومدى تمتع الافراد فى مختلف الدول العربية بها بالفعل وأهمية القضية لدى صانع القرار السياسى فى الوطن العربى ، فضلا عن قضية تدريس هذه الحقوق •

التمتع الفعلى بحقوق الانسان فى الدول العربية :

تعتبر هذه القضية من أهم القضايا التى تناولتها الندوة ، بل هى

أهم قضية تتصل بحقوق الانسان فى الوطن العربى • وقد أثارته المناقشات التعارض بين النصوص والممارسة ، سواء أكانت هذه النصوص هى نصوص دستورية أم نصوص لقوانين تتصل بالحقوق والحريات أو حتى الاعلانات وبيانات وخطابات المسئولين العرب فى مختلف أرجاء الوطن العربى ••

ولم يشذ أحد عن القول بالتخلف الواضح بين هذه النصوص وبين ممارسات الحكام تجاه حقوق المحكومين على وجه الخصوص • ومن الطبعى أن تتعرض أسئلة ومناقشات عديدة لاسباب هذه الظاهرة • هل النصوص مثالية أكثر من اللازم أم أنها تتجاوز طبيعة المرحلة الحضارية التى تمر بها أقطار الوطن العربى ، أم أن الصراع بين السلطة والحرية لازال فى مرحلة تعلى جانب السلطة حتى الآن ••

أيا كان الأمر ، فالندوة قدمت اجابات مختلفة على هذه المشكلة• فالنصوص لم تعد مثالية ، بل هى تمثل أصولا رئيسية للحياة الانسانية لا يمكن أن نقول أن الشخص قد وصل الى المستوى الانسانى الا اذا تمتع بها ، خاصة الحقوق المدنية والسياسية ، والقدر الاكبر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كحق العمل فى التعليم وفى التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة ••

أما أن النصوص تتجاوز المرحلة الحضارية التى تمر بها أقطار الوطن العربى ، فان غالبية المناقشات مالت الى القول بعدم صحة ذلك بحكم أن الشعوب العربية عاشت مراحل الحضارات الانسانية الرئيسية التى ولدت على أراضيها ، كما أنه مهما كانت مراحل التخلف الاقتصادى فيها الا أن التخلف الفكرى والثقافى فيها ليس بنفس الحدة ، ورغم الامية المتفشية فيها ، فان هناك قدرا من التنوير الثقافى لدى معظمها • •

ولعل هذا هو مارجح السبب الثالث لينال من المناقشات أكثر مما نال غيره • فالصراع بين السلطة والحرية فى عالمنا العربى ، صراع

مرير ، يجعل التمتع بالحقوق متوقفا على مدى مايسمح به الحاكم ، وعلى عدم التعارض بين الحق وما يراه الحاكم محققا للامن • ولعل حقوق التعبير عن الرأى والاجتماعات والحقوق النقابية وحق التنقل من أبرز الحقوق التى ضربت على هذه الظاهرة ••

ونشير بهذا الصدد الى انتقادات وجهها السيد / الاخضر الابراهيمى الى لجنة حقوق الانسان المشكلة فى نطاق جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٦٨ ، فقد مضى عشرون عاما على قيامها ولم تفعل شيئا يذكر ، كذلك فقد أبدى سيادته تخوفه من أن ميثاق الحقوق العربية الذى أعد فى الندوة الاولى لن يطبق ••

كذلك نشير هنا الى بعض الملاحظات التى أبداها السيد / اسامه الباز وكيل وزارة الخارجية فى مصر من أن وجود تعارض بين الاعتبارات الخلقية أمام صانع القرار السياسى بخصوص حقوق الانسان خاصة وأن قضية حقوق الانسان وحمايتها ترتبط باعتبارات عديدة سياسية واجتماعية وثقافية وخلفية ، ورغم تسليمه بحدة الصراع بين السلطة والحرية الا أنه رأى أنه من الممكن تقليل حدة هذه الصراع بوسائل عديدة منها تناول القضية من منظور علمى والابتعاد بها عن المنظور السياسى وبالذات عدم استخدامها فى الصراع الحزبى ، كذلك ضرورة مراعاة الظروف الخاصة وأولويات القضايا التى يجب أن تواجه منه حيث تأتى قضايا محاربة التخلف وتحقيق التنمية وكفالة الامن والاستقرار قبل قضية كفالة حقوق الانسان الذى ينظر اليه بعض الحكام كنوع من الرفاهية ••

والواقع أن هذا الرأى من الخطورة بمكان ولم يبخل كاتب هذا التقرير على الندوة بما يراه بخصوصه بل طلب من الاستاذ / الباز المناقشة المستفيضة له فيه ، وهو ما تم بالفعل • والنتيجة التى انتهت اليها الندوة من هذه المناقشة هى أولوية حقوق الانسان على كل

القضايا والمسائل الاخرى اعمالا لضرورة ايجاد الحصان القادر قبل احضار العربة ، فلا تنمية بغير انسان له حقوق ، بل أن التنمية نفسها صارت حقا للانسان ، وكذلك الامن والاستقرار ، داخل المفهوم الواسع لحقوق الانسان ، وبالجملة فان اعداد الفرد لتولى مسئوليات فردية وجماعية فى دولته أمر حيوى لنجاح أى تنظيم سياسى ، ولتحقيق الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ولا ينجح أى تنظيم مهما كان دقته الا اذا أخذ الفرد كيانا واعيا فى اعتباره ، ومن ثم فقضية الاولويات يجب أن تحسم دائما لصالح أولوية حقوق الانسان لكى تكفل تقدم المجتمعات الانسانية ورقيها ••

النفاق الدولى وحقوق الانسان :

من القضايا التى اهتمت بها الندوة ، قضية النفاق الدولى الذى يتم تناول القضية به فى لعبة الصراع بين القوة الكبرى على وجه الخصوص • فالولايات المتحدة الامريكية تستخدم مصطلح حقوق الانسان وتخلفها فى الاتحاد السوفيتى لكى تشير الى منع الدولة الاخيرة الهجرات اليهودية الواسعة الى اسرائيل وهو ما كان أحد موضوعات المفاوضات فى لقاءات القمة الامريكية السوفيتية ، بينما لاتعتبر امريكا مايجرى فى اسرائيل من اضطهاد للعرب ومصادرة لحقوقهم انتهاكا لقوانين دولية ، بل مخالفة للاخلاق • كذلك ليس للتميز بين البشر على أساس اللون بالذات تأثير كبير عى السياسة أو العقلية الامريكية بل هم يمارسون بانفسهم هذا التميز ••

هذه الظاهرة تم ادانتها فى الندوة ، وتم التأكيد على ضرورة الربط العلمى بين هذه الحقوق وبين القانون ، خاصة القانون الدولى ، حتى لا تهدر الحقوق فى اطار ألا عيب السياسة • ان المضمون القانونى لهذه الحقوق — فى رأينا — لم يعد محل شك ، ويمكن أن تأخذ الوثيقة

الدولية لحقوق الانسان ، كمعيار دولى لهذه الحقوق ، وهو ما تتمسك به الان بشدة الامم المتحدة بلجانها المختلفة ..

وعلى ضوء ذلك فان مما أبرزته الندوة ضرورة ادانة الممارسات الاسرائيلية على ضوء خرقها لقواعد قانونية دولية تتصل بحقوق الانسان وحرياته ..

الشريعة الاسلامية وقضية حقوق الانسان :

من الطبعى فى ندوة علمية عن حقوق الانسان ، أن تثار مسألة العلاقة بين الشريعة والحقوق . وقد لفت احد الرسميين الانتباه الى ضرورة تأصيل الحقوق من منابع الشريعة الاسلامية الغنية بها ، ومع ذلك فقليلة — للاسف — الابحاث التى عرضت فى هذا الاطار سواء فى العروض التى قدمت أو فى التقارير التى أعدت من المشاركين.

كذلك لانلحظ أثرا واضحا للفكر والفقه الاسلامى فى الميثاق الذى أعدته اللجنة لحقوق الانسان العربى . وعيب ذلك واضح ، فهو يقلل ثقة وتحمس قطاعات كبيرة من المواطنين العرب فى الميثاق وفى المبادىء التى جاء بها كما لا يتغلغل فى خلفية التراث الفكرى العربى ، وهو تراث اسلامى أولا وقبل كل شىء . ومعروف أن القوانين كلما نبعت من الخلفية الفكرية والعقلية لمن ستطبق عليهم ، كانت أكثر فاعلية ، وأقدس فى التطبيق عما لو أتت من صياغات أجنبية بعيدة عن عقل وفكر المجتمع . نقرر ذلك مع ايماننا الكامل باحتواء الشريعة الاسلامية وقواعد الفقه الاسلامى على مجمل الحقوق والحريات ، ولصياغات خاصة تختلف فى التفاصيل عن تلك التى تقررها الوثائق والصكوك الحديثة التى تعنى بحقوق الانسان وحرياته ..

العقبات التى تحول دون قيام نظام واضح للحقوق فى الوطن العربى :

ركز جانب من مناقشات الندوة حول هذه المسألة ..

تدريس حقوق الانسان فى الوطن العربى :

وضعت هذه المسألة فى برنامج الندوة فى أكثر من يوم وانتهت الندوة الى فكرين : أفكار تبنتها فى دروتها الاولى حول منهج الدراسة والمراحل المختلفة التى يدرس بها ، وفى أى نوع من الكليات تدرس . وان كان ذلك لم يمنع المناقشات الواسعة التى دارت فى هذا الخصوص.

ومع ذلك ، فقد أشير الى ضرورة اشاعة احترام حقوق الانسان فى مختلف الاوساط المتعلمة وغير المتعلمة ، القانونية وغير القانونية، على أساس أن السبيل الوحيد لنيل الحقوق واحترام تطبيقها ، هو تغلغلها فى كيان الافراد واحساسهم الواضح بضرورتها ، ولن يتحقق ذلك بالفعل قبل التحديد الكامل لها فى الاذهان والعقول ، ثم بث ضرورة النضال فى سبيل الوصول اليها دائما .

ولاشك فى أهمية وسائل الاعلام والنشر والثقافة المختلفة فى برامج تتعرض للحقوق بشكل مباشر وبشكل غير مباشر فى تحقيق هذه الغاية.

كفالة التمتع بحقوق الانسان وحرياته :

هى أيضا قضية هامة من قضايا الندوة ، حيث أشير الى ضرورة تقوية وسائل الرقابة خاصة فى النطاق الاقليمى العربى لمنع أى تجاوز ضد حقوق الافراد وحرياتهم . والى جانب مايكفله القضاء الداخلى والدولى من ضمانات لحقوق الافراد وحرياتهم ، فان اللجنة العربية

لحقوق الانسان والتى اقترحت فى الوثيقة المقدمة من الندوة اليها معلق عليها آمال كبيرة فى مراقبة أى خرق للحقوق وفى الزام الدول المعنية بتقـــديم العلاج الكفيل باصلاح الضرر ..

وفى ختام هدا التقرير لايسعنى الا أن أنوه من جديد بالجهد الذى بذل من معهد سيراكوزا وعميده الدكتور / محمود شريف بسيونى لكى تنجح هذه الندوة وتمنياتى للعميد وللمعهد بكل توفيق ..

« أ٠د٠ جعفر عبد السلام على»

استاذ القانون الدولى ورئيس قسم القانون العام

جامعـــة الازهـــر